في خطوة تعزز فرص المعارضة بالحصول على الأكثرية النيابية لمرشحها لرئاسة الحكومة اللبنانية

جنبلاط غادر «الوسطية»: أنضم إلى سورية والمقاومة

بيروت ـ عمر حبنجر

تبخر التوافق وانكفأت المساعي وعادت حليمة اللبنانية الى عادتها القديمة، انقسام وتشرذم وضياع في ثنايا المصالح الدولية والمطامح الاقليمية، في غياب ما يضمن أن تبقى التجاذبات الحاصلة في اطارها السياسي والديموقراطي فيما تشهد الارض ترجمات ميدانية تهويلية مع تسارع العد اليومي التنازلي وصولا الى يوم الاثنين المقبل موعد الاستشارات النيابية المؤجلة من الاثنين الماضي لتسمية رئيس الحكومة العتيدة.

الكل مشغول باحتساب الاصوات النيابية، أصوات 14 آذار وأصوات 8 اذار، وما بينهما أصوات كتلة وليد جنبلاط المرجحة، والتي تضم 11 نائبا، هل ستتحول كليا الى صف الثامن من آذار، كما طلبت دمشق من جنبلاط ان يفعل، أم يقسمها الزعيم التقدمي الاشتراكي مناصفة تقريبا بين حلفاء الأمس، وحلفاء اليوم؟ أم يواجه جنبلاط مشكلة في التزام نواب كتلته بتوجيهاته؟

وفي مؤتمره الصحافي الذي انتظره جميع اللبنانيون أكد رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط، «ثبات حزبه ووقوفه الى جانب سورية والمقاومة»، آملا «أن تأخذ اللعبة الديموقراطية مداها وأن تبقى بالرغم من الشرخ الذي حدث في لبنان وسيحدث التمسك بالحوار والاحتكام الى المؤسسات والدستور»، مشددا على أن أمن لبنان من أمن سورية ويحسم هوية لبنان العربية ويحدد العدو والصديق، مقدرا ما أعلنه رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري خلال كلمته أمس وفقا للمنطق الديموقراطي الذي تتميز به الحياة السياسية اللبنانية، معتبرا أن «أي خروج عن هذا المنطق أو لجوء الى الشارع من هنا أو هناك يزيد التشنج ولا يخدم القضية المركزية في الحفاظ على منجزات المقاومة»، آخذا «بالاعتبار طموحات اللبنانيين في قيام دولة مستقرة ورافضين كل حملات التشهير والازدراء من أي جهة أتت منبّهين مسبقا من الممارسات الكيدية التي اعتمدت سابقا».

جنبلاط وبعد اجتماع «اللقاء الديموقراطي»، اعتبر أن «التسريبات المتنوعة والمتكررة في صحف عربية ودولية تؤكد البعد السياسي المشبوه، ووصول البلاد الى مفترق ومنعطف خطير، وبعد أن أخذت المحكمة الدولية بعدا سياسيا بامتياز، صار يهدد الوحدة الوطنية والأمن القومي».

أداة تخريب

ولفت إلى أنه «وبعد أن تحول مسار المحكمة الدولية ليصبح بمنزلة أداة تخريب، وبعد خروجها عن مسار العدالة لتدخل في بازار السياسة وسوق الابتزاز والابتزاز المضاد، وبما أن المبادرة العربية كانت واضحة كل الوضوح ولا تحتمل أي مناورة وتنص على إلغاء ارتباط لبنان بالمحكمة من خلال الغاء بروتوكول التعاون ووقف التمويل وسحب القضاة، حاول مع كل القيادات اللبنانية للخروج من المأزق»، مضيفا «في الوقت الذي جلت فيه على القيادات للاستيضاح حول المبادرة التي كانت بنودها سرية وبقيت في إطار التشاور الضيّق بين رئيس المجلس النيابي نبيه بري وأمين عام «حزب الله» السيد حسن نصر الله ورئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري والملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس السوري بشار الأسد حدثت الكثير من الوقائع، وبعد أن أيّدت المبادرة العربية لأنها تشكل حلا للأزمة الراهنة وتأكدت من الموافقة عليها من كل الأطراف المعنية وذهبت للقاء الأسد، وفي الطريق أبلغت بأن مدعي عام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان القاضي دانيال بلمار سيسلّم القرار الظني الاثنين على أن يعلن الثلاثاء رسميا، وأثناء اللقاء مع الأسد اتفقنا على الخروج من الأزمة وتثبيت بنود تلك المبادرة من خلال البيان الوزاري عبر النقاط الآنفة الذكر وهي موجودة ومصدّقة من الأسد ونصرالله والحريري، إضافة الى نقاط أخرى لم يجر الاسترسال في بحثها، آخذين بالاعتبار أن قوى دولية لم تكن لتوافق أو تحبذ أو تقبل بحصول تقارب سوري ـ سعودي يمكن التوصل من خلاله الى تسوية لبنانية ـ لبنانية تردع مفاعيل المحكمة وقرارها الظني السري نظريا والمعلن في كل وسائل الإعلام الأمر الذي ضرب كل مصداقية المحكمة وأكد أنها مسيسة».

المبادرة العربية

وأوضح أنه «في سياق التخريب على المبادرة العربية حصل تزامن مريب ومشبوه بين تسليم القرار الظني وموعد الاستشارات النيابية، وبما أنه لا قيمة لأي سجال جانبي ولا قيمة للحكم على النوايا وفي ظل هذا الجو المشوب بالحذر والشبهات والخطاب البذيء وعطفا على موقفه السابق وتشكيكه بصدقية تلك المحكمة وتأكيدا على تلازم مسار العدالة مع مسار الاستقرار رغم كل الاعتراضات التي واجهته من سفراء من هنا أو مبعوثين من هناك يريدون للمحكمة الدولية أن تكون أداة اقتصاص وابتزاز».

وأكد أن «أي قهر أو قهر مضاد مخالف لأعراف التوافق والتقاليد اللبنانية بعيدا عن الحسابات العددية في الاستشارات وأي محاولة إلغاء لطرف آخر محاولة لا تولد إلا التشرذم، لذلك من الأفضل أن يفسح المجال لتفاعل الأمور بشكل هادئ».

وتابع: «أقول للتاريخ وكي لا أحمّل فوق طاقتي ومن منطلق احترام التقاليد والأعراف اللبنانية ان إجهاض المبادرة العربية هو الذي أدى لاتخاذي هذا الخيار الذي رغم حساسيته آمل أن يشكّل فرصة ومتنفسا لاستعادة الهدوء والاستقرار، أرفض كلام الحريري انه معرّض لاغتيال سياسي، أتفهم بعض الجوانب العاطفية لكن في لبنان أرفض هذا الكلام، وقال أحدهم في المعارضة ان ما قبل القرار شيء وما بعده شيء آخر، أرفض أيضا هذا الكلام».

وشكر الملك عبدالله والرئيس الأسد ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني لجهودهم لمعالجة الأزمة السياسية في لبنان، كما أنوّه بجهد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، لافتا إلى أنهم سعوا جميعا حتى اللحظات الأخيرة للتوصل الى تسوية.

وبهذا، ومع اتضاح موقف جنبلاط امس أصبح من شبه المؤكد ان طريق قوى الثامن من آذار الدستوري سالك لإيصال مرشحها رئيس الحكومة الأسبق عمر كرامي الى السراي الحكومي، فبعد ان كانت الأكثرية النيابية لفريق 14 آذار المتحالف معه جنبلاط بـ 71 مقعدا، مقابل 57 مقعدا للمعارضة، انقلبت الأوضاع.

ورغم إعلان عدد من كتلة جنبلاط مرارا أنهم سيصوتون الى جانب 14 آذار مهما كان موقف زعيم المختارة وهم «فؤاد السعد وإيلي عون وهنري حلو وانطوان سعد» وقد ينضم إليهم مروان حمادة، إلا أن الحديث عن انتقال النائب نقولا فتوش الى المعارضة بالاضافة الى تصويت النائبين محمد الصفدي ونجيب ميقاتي بورقتين بيضاوين كي لا يحرجا في طرابلس ترجح فوز المعارضة بالحكومة، حيث يكون لهم في المحصلة 65 صوتا مقابل 61 لـ 14 آذار.

رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط خلال مؤتمره الصحافي في كليمنصو أمس (محمود الطويل)

مجموعات من قوى الأمن تنتشر في وسط بيروت تحسبا لأي طارئ

الأمير سعود الفيصل: موقف المملكة سيظل مؤيداً للشرعية اللبنانية

الرياض ـ كونا: أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أمس عن أسفه لمحاولات إخراج تصريحه الأخير حول الشأن اللبناني عن سياقه الصحيح وتقديم تفسيرات مغلوطة بأن هناك تغييرا في سياسة المملكة تجاه لبنان. وقال الامير سعود الفيصل في تصريح لوكالة الأنباء السعودية أمس «إن هذا الأمر عار عن الصحة، وان الذي تغير هو وقف الوساطة بين سورية ولبنان، وأن موقف المملكة سيظل مؤيدا للشرعية اللبنانية باعتباره الأساس لاستقرار لبنان وحفظ أمنه وسلامته» مؤكدا استمرار سياستها بتأييد الأغلبية.

الحص من السعودية: لا نريد حلاً تونسياً لأزمة لبنان

بيروت ـ محمد حرفوش

قال الرئيس سليم الحص الموجود في السعودية: اننا لا نريد حلا تونسيا لازمة لبنان، داعيا السياسيين للاقلاع عن التصرف وكأنما الوطن ملكهم وانهم خلقوا ليحكموه. واضاف: عندما يغدو القرار طائفيا لا يعود البلد بلدا بل يغدو مزرعة لا بل مزارع، عددها يساوي عدد الطوائف، وعندما تغدو القضية مختصرة بشخص فإذ الوطن لا يعود وطنا بل يغدو قبيلة، مصيرها يتوقف على مصير الشخص لا بل على مزاجه، هناك في لبنان من يتصرف على الساحة السياسية وكأنما هذا البلد مزرعة تحكمها قبيلة تختصر في شخصه، هذا اللامنطق غير مقبول اطلاقا. وختم الحص: اننا لا نريد حلا تونسيا لازمة لبنان، ولكن هل سيترك ساسة لبنان متسعا لحل بديل؟ اننا نرجو ان يدرك ساسة لبنان فداحة الخطر الذي يضعون البلد في مواجهته، والا فسيدفع الجميع الثمن غاليا، وسيكون المواطن البريء اكثر من يعاني، خلافا لاولئك الذين يستطيعون ان يتحاشوا المشكلة بالهرب الى خارج البلاد.

قتيل وجريح من مرافقي المفتي بعيارين ناريين عن طريق الخطأ

بيروت: أثناء قيام مسؤول الأمن في دار الفتوى أسامة عابدين بتنظيف بندقيته في مركز عمله انطلقت منها رصاصتان أصابت كل منهما زميلين له، وهما يوسف شبقلد وراسم نويري، وقد فارق الأول الحياة نتيجة اصابته في خاصرته. يذكر ان البندقية المستعملة من نوع كلاشينكوف.

جلسة علنية للمحكمة الدولية 7 فبراير

بيروت: حدد رئيس المحكمة الدولية انطونيو كاسيزي 7 فبراير المقبل موعدا لجلسة علنية للمحكمة، وفيما افادت معلومات صحافية بان الجلسة ستكون مخصصة لمناقشة القرار الاتهامي، ذكرت قناة «العربية» ان الجلسة مخصصة لمساءلة المدعي العام الدولي دانيال بلمار في قضايا قانونية وليست لمناقشة القرار الاتهامي.

واكدت «ال.بي.سي» ان الجلسة لن يتخللها الافصاح عن اي معلومات تتعلق بمضمون القرار الاتهامي.

صقر لـ «الأنباء»: نخاف على حزب الله من السير إلى فخّ يُحضَّر له

بيروت ـ أحمد منصور

أكد عضو «لبنان أولا» النائب عقاب صقر انه ليس هناك من أجواء توحي بالإيجابية في لبنان لأن هناك تحركات على الأرض يقوم بها عناصر من حزب الله وقوى 8 آذار من خلال قطاع الطرق، مشيرا الى ان هذا التحرك له انعكاسات سلبية ويعطل كل الجهود ويخلق مناخات توتر، معتبرا ان هذا يدل على وجود ذهنية خارج الدولة والمؤسسات، ذهنية العصابات والميليشياوية في التعاطي مع الناس، مشددا على ان هذه الذهنية لا تبشر بالخير ولا تمهّد الى اتفاقات لأنه لا يمكن ان يحصل اتفاق تحت النار. وقال صقر في تصريح لـ «الأنباء»: «نحن مازلنا نؤمن بالمسعى العربي، وتحديدا السعودي ـ السوري وما يتضمنه من أفكار على الرغم من الموقف السعودي في سحب يده بسبب يأسه من أداء قوى الثامن من آذار التي أبلغت الوسيط السوري انها لن تلتزم بالمضمون الذي اتفق عليه مسبقا. واضاف: «ان قوى 8 آذار يتحضرون للنزول الى الشارع، ولكن الشارع ليس بسيطا، فمن يفكر في النزول الى الشارع وانه «سدح مدح له»، فهو مخطئ في حساباته الداخلية، ومخطئ في تقديراته للخطة الإقليمية الدولية، ومخطئ في اختصاره للمشهد السياسي، فما حصل في شوارع بيروت وضواحيها لم يكن تحركا حزبيا ولا مؤسساتيا، ولا طائفيا شيعيا، ولا يعبر عن وجهة الطائفة الشيعية، فهذا التحرك يعبر عن العصابات التي نزلت الى الشارع، وهذه العصابات ليست لها هوية شيعية ولا هوية مؤسساتية ولا هوية حزبية حضارية، انما هويتها هي قطاع الطرق، نقطة على السطر وحول من المسؤول في ضبط الوضع لمنع انفلاته، قال صقر: «ان الدولة اللبنانية بكل مؤسساتها معنية بضبط الوضع، وكل الأطراف السياسية تتحمّل مسؤولياتها، وإذا كان هناك من طرف يريد ان يمارس الجنون الأمني والسياسي والعسكري، فسيتحمل مسؤولياته تجاه الرأي العام واللبنانيين، ونحن سنسعى جاهدين لمنع الفتنة، ولكن سؤالنا البسيط، اسرائيل تريد الفتنة والبعض ينزل ويمارسها بيديه، فلماذا يطبق البعض ما تريده اسرائيل ويدّعي انه يريد مواجهة اسرائيل؟ وفي موضوع تأجيل الاستشارات اللبنانية لتسمية رئيس الحكومة، قال صقر: «ليس المهم تأجيل الاستشارات، فرئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان رأى انها يجب ان تتأجل لأن الأمور تعقدت، فالرئيس في موقع لا يحسد عليه، ولكن المهم في الموضوع ان يكون هناك فهم لحساسية اللحظة وان نقرأ جيدا موقف وزير خارجية المملكة العربية السعودية سعود الفيصل، وعلى حزب الله ان يقرأه جيدا، وان يرى ماذا يجري من متغيرات، في ظل الشحن والضخ الاسرائيلي، وألا نقع في الفخ، لأننا نخاف ان يكون حزب الله يسير بكلتا قدميه الى فخ يحفر له، أو يساعد في حفره لنفسه».

عقاب صقر

أخبار وأسرار لبنانية

إدارة نتائج الأزمة: يقول سياسي عتيق: «اذا كان سيل الملاحظات الناقدة في الفترة الماضية انصب على رئيس الجمهورية على خلفية انه «يدير أزمة» ولا يبادر الى حلها، فإن الجميع حاليا ـ قوى سياسية ومواقع سلطة ـ يجد نفسه في الموقع عينه الذي كان رئيس الجمهورية يتهم بأنه موجود فيه.

ولكن الإحراج يبلغ مستوى أعلى لأن هذا «الجميع» يشعر الآن بانه حتى موقع «ادارة الأزمة» خرج من أيديهم، ليصبحوا بمواجهة مهمة وحيدة تبقت لهم وهي «ادارة نتائج الأزمة».

موجة تأييد: بدأت في أوساط المشايخ والأئمة السنة موجة تأييد عارمة لرئيس الحكومة سعد الحريري، وتهدف هذه الموجة الى الضغط على أي شخصية سنية تحاول منافسة الحريري على موقع رئاسة الحكومة.

سفارات غربية حذرت رعاياها: وجهت سفارات أوروبية وغربية رسائل عبر أجهزة الخليوي الى رعاياها تطلب منهم عدم التجول، وتطلب من البعض مغادرة لبنان اذا لم يكن لديهم ضرورة للبقاء. وبالفعل بدأ مطار بيروت يشهد سفرا لرعايا أجانب، وفي حين سجلت حركة الوافدين الى لبنان نقصا بنسبة 63٪، أصبحت الحجوزات الى الخارج مليئة ولم يعد من مكان للحجز للسفر.

التيارات التكفيرية: ترى مصادر مراقبة ان المرحلة الراهنة توفر بيئة خصبة لدخول التيارات التكفيرية على خط الأحداث في محاولة منها لفرض نفسها في المعادلة الداخلية وتحريك بعض خلاياها النائمة.

جنبلاط نصح البطريرك بضبط الساحة المسيحية: تردد ان النائب وليد جنبلاط أثار مع البطريرك صفير خلال زيارته لصرح بكركي الأسبوع الماضي ضرورة قيام البطريرك باتصالات مع القيادات المسيحية بهدف «ضبط» ردود فعل يمكن ان تصدر عن هذا الطرف أو ذاك في توقيت خاطئ ينعكس سلبا على الأوضاع الداخلية بعد إسقاط المعارضة لحكومة الرئيس سعد الحريري وعدم بروز مؤشرات ستسهل تشكيل حكومة جديدة.

لماذا توقف المسعى القطري ـ التركي؟ وماذا كانت بنود التسوية؟

تقرير إخباري

بيروت: حمل الرئيس سعد الحريري فريق 8 آذار مسؤولية فشل المسعى القطري ـ التركي وقال في خطاب تأكيد ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة والمضي بهذا الترشح رغم كل الضغوط: «التزمت كامل البنود التي توصلت اليها الجهود القطرية ـ التركية المشتركة، لكن مرة جديدة يتوقف قطار الحل بفعل فاعل ويعودون مع ساعات الفجر لابلاغ الموفدين القطري والتركي بمطلب واحد لا ثاني له: غير مقبول عودة سعد الحريري الى رئاسة الحكومة... طالبوا فقط بإقصاء سعد الحريري عن التكليف برئاسة الحكومة». ولفت الى ان هذه التطورات «تستعيد تجربة العام 1998 والحملة السوداء التي استهدفت الرئيس الشهيد رفيق الحريري وتلك الابواق التي اندلعت لتنادي باقتلاع رفيق الحريري من السلطة...الهدف من كل ذلك واحد: محاكمة الرئيس الشهيد رفيق الحريري واخراج سعد الحريري من المعادلة الوطنية والاعلان عن اغتياله سياسيا».

وقالت مصادر تابعت المسعى القطري ـ التركي ان الموفدين حمد بن جاسم وداود أوغلو لم يحملا صيغة حل جديدة، وإنما انطلقا من سعي لإعادة الاعتبار لما توصلت إليه الجهود السعودية ـ السورية فيما يخص المحكمة الدولية. غير أن قوى المعارضة انطلقت في حوارها مع الوزيرين من قاعدة أن ما كان مقبولا لديها قبل صدور القرار الاتهامي لم يعد مقبولا بعده.

وتحدثت مصادر في المعارضة عن «أزمة ثقة» مع الحريري في هذا الموضوع، لا تسمح لها بالركون إلى إمكانية تنفيذ الاتفاق السابق. وقالت المصادر إن الوزيرين أكدا وجود إمكانية لمخرج يتعلق بموضوع القرار الاتهامي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري «بما أنه لم يعلن بعد»، وحضا على العودة إلى المفاوضات من حيث انتهت الجهود السعودية ـ السورية.

وذكرت مصادر أخرى في المعارضة أن حمد بن جاسم وداود أوغلو نقلا لبري ورعد موافقة الحريري على تطبيق ما تم الاتفاق عليه بين السعودية وسورية، وأنه عرض مقابل ذلك مطالب تفصيلية كثيرة. فجاءهما الرد من الاثنين بأن هذا كان «نافعا» قبل مرحلة إحالة القرار الاتهامي. ولفتت المصادر إلى أن إحدى المشاكل تتمثل في غياب قراءة مشتركة بين الحريري وفريق المعارضة بشأن ما تم الاتفاق عليه في المسعى السوري ـ السعودي.

وكشفت المصادر أن طرح المسؤول القطري والوزير التركي «عام جدا، ويتجاهل الوقائع التي طرأت خلال الأسبوع الأخير، سواء لناحية استقالة وزراء المعارضة والحكومة أو بدء مرحلة صدور القرار الاتهامي». وأعطى الحريري الموفدين التركي والقطري ورقة تتضمن قراءته للتفاهم السوري ـ السعودي حملاها إلى الرئيس نبيه بري في عين التينة. وانطلق الوسيطان من بنود الورقة في نقاشهما مع بري الذي سرعان ما لاحظ أن مضمونها «مشوه»، ويختلف عن المحتوى الأصلي للاتفاق السوري ـ السعودي، كما اطلع عليه. لم يحتج بري إلى وقت طويل حتى يكتشف أن جوهر ما يريده الحريري هو ضمان إعادة تكليفه بتشكيل الحكومة مسبقا، على أن يسدد متوجباته في الحل بعد التكليف والتأليف، الأمر الذي لم يكن واردا في حسابات المعارضة، تحت وطأة أزمة الثقة القائمة بينها وبين الحريري، فكيف إذا كان هذا الطرح يأتي بعد إنجاز القرار الاتهامي الذي رسم صدوره خطا فاصلا بين مرحلتين.

فوجئ بري بداية بالصياغة المعتمدة في مستهل الورقة، حيث ورد أن «الرئيس المكلف يتعهد من خلال مجلس الوزراء» بأن يفعل كذا وكذا. ولفت رئيس المجلس ضيفيه الى أن هذه العبارة لا يمكن أن تمر بأي حال من الأحوال، لأن المطلوب من الحريري الالتزام بتعهداته قبل التكليف، لا بعده، بحيث تحل عبارة «يتعهد رئيس حكومة تصريف الأعمال» بأن يفعل كذا وكذا، بدلا من الصيغة المطاطة المقترحة والتي قد يستغرق تنفيذها وقتا طويلا في حال جرى تكليف الحريري وتعذر عليه التأليف سريعا، ليكون بذلك قد حصل من المعارضة على مبتغاه من دون أن يفي بما يجب عليه.

وطبقا لمصادر من جهات عديدة أمكن معرفة العناوين الأساسية للتسوية التي قيل انها كانت منجزة ولم يتم السير بها بسبب مواعيد تنفيذها وانتظار كل طرف الطرف الآخر لتنفيذها.

بنود التسوية تسعة وهي:

أ ـ فيما يتعلق بالمحكمة الدولية:

ـ وقف تمويل المحكمة.

ـ سحب القضاة اللبنانيين.

ـ إلغاء البروتوكول الموقع بين لبنان والأمم المتحدة حول المحكمة.

ب ـ وفيما يتعلق بالأمور الأخرى:

ـ تثبيت ما اتفق عليه في اتفاق الدوحة وخاصة لجهة عدم استخدام السلاح في الداخل.

ـ شرعنة شعبة المعلومات.

ـ تعزيز صلاحيات مدير عام قوى الأمن الداخلي، وحصر الإمرة به وليس في مجلس قيادة قوى الأمن.

ـ سحب ملف ما يسمى بـ«شهود الزور» من التداول وعدم طرحه على مجلس الوزراء، وإلغاء الاستنابات القضائية السورية بحق 33 شخصية لبنانية وسورية وأجنبية.

ـ عدم مراجعة 69 قانونا أقرت خلال عهد حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى.

ـ تنفيذ مقررات الحوار الوطني وخاصة لجهة سحب السلاح الفلسطيني خارج المخيمات.